

فلسطين

# تعديلات أمنية في أجهزة «حماس»

إعلان تشكيل جهاز باسم «المخابرات العامة» هم نفي وجود ارتباطات خارجية له... وتدوير في أهم المناصب العليا



سبقت هذه التغيرات نحو أربع دورات لتخريج ضباط وضباط صف (أي بي آيه)

حزب - بيان عبد الواحد

يبدو أن السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس ليست وحدها التي ذهبت صوب إجراء تعديل حكومي بعيداً عن حركة «حماس» والتوافق بينهما، فالحركة أقدمت أيضاً على إجراء تغييرات واسعة داخل المؤسسة الأمنية القائمة في قطاع غزة، من دون التشاور مع «أبو مازن». وفي النظرة الأولى، لا يعلم إن كانت التعديلات الحماسية تأتي في إطار المناكفة السياسية أو لدواعي الذهاب باتجاه «الانفصال التام» عن الضفة وما فيها، وهي حالة سبقت تشكيل ما اصطلح عليه حكومة «التوافق»

قيادات رفيعة في الأجهزة الأمنية، كتعيين اللواء سامي نوفل مديراً لجهاز «المخابرات العامة»، بعدما كان قد تولى منصب «مراقب عام وزارة الداخلية» لعدة سنوات، فيما جرى تعيين محمد لافي مديراً عاماً لـ «الداخلية»، بعدما كان مديراً لجهاز «الأمن الداخلي» كذلك تقلد سامي عودة منصب المدير العام لـ «الأمن الداخلي» بعدما كان مديراً لـ «المخابرات العامة»، إضافة إلى تعيين ماهر بنات لجهاز «الإصلاح والتأهيل» (السجون) بدلاً من عطية منصور، فيما شغل الأخير منصب مدير «العمليات المشتركة» بين الأجهزة الأمنية.

وغلم أيضاً أنه تم تعيين نائب مدير جهاز الشرطة السابق العقيد محمد أبو زايد مسؤولاً على «هيئة المعابر والحدود» بدلاً من ماهر أبو صبحه، فيما تولى نعيم الغول قيادة جهاز «الأمن الوطني» بدلاً من أبو عبيدة الجراح. وطبقاً للمصدر نفسه، فإن التغييرات ربما تشمل في المرحلة المقبلة المدير العام لجهاز الشرطة، اللواء تيسير البطش.



لم تعلن الحركة  
فرط العقيد مع «التوافق»  
لكنها رفضتها ظاهرياً



الوطني (حزيران 2014)، قبل أن تنعنها «حماس» بأوصاف أخرى بعد التعديلات الأخيرة.

صحيح أن «حماس» لم تعلن أنها تنقض اتفاق المصالحة أو تمتنع عن التعااطي مع الحكومة المعدلة بناتاً، رغم رفضها العلني لذلك، لكن ما وراء هذا «الصبر» قد يكون أمراً أعظم، وإلا ما كان السكوت عن هذا التعديل ورفضه ظاهرياً.

وتبعث التحولات الجذرية داخل المنظومة الأمنية التي تقوم عليها «حماس» في غزة، من تعيينات جديدة وتدوير لقيادات الأجهزة الأمنية، على الاستغراب، خاصة أنه للمرة الأولى منذ سيطرة الحركة على القطاع يُعلن تشكيل جهاز أمني سُمي «المخابرات العامة»، بعيداً عن ذلك الذي يقوده اللواء ماجد فرج في الضفة المحتلة.

ويعرف ضمناً أن جهازاً كالمخابرات العامة يقوم بأدوار داخلية وخارجية تمس الأمن الفلسطيني، لهذا يتساءل مراقبون إن كانت قد حصلت حماس على ضوء أخضر عربي للتعااطي مع منظومتها الأمنية بصورة منفصلة تماماً عن تلك التابعة للسلطة، وهل لما يجري في سيناء علاقة بذلك؟ فيما ذهب آخرون إلى النظر في القضية على أنها «بدايات تشكيل كيان دولة في غزة».

في وقت بدأت فيه مسألة التغييرات الأمنية تأخذ حيزاً في وسائل الإعلام، كشف مصدر أمني مطلع لـ «الأخبار» عن أن جهاز المخابرات كان قائماً منذ وقت في غزة، ولكن بصورة غير معلنة، ناقياً أن تكون لهذا الجهاز ارتباطات أمنية مع دول عربية أو غيرها.

وقال المصدر الأمني إن «استحداث جهاز المخابرات وإجراء التدوير في صفوف قيادات الأجهزة الأمنية جاء كإجراء روتيني بناءً على تعليمات من وكيل وزارة الداخلية»، معتبراً أن أمراً كهذا لا يحتاج إلى التعااطي بزخم عبر وسائل الإعلام. وفق المعلومات، شملت التغييرات

المؤسسة الأمنية جاءت لمسألتين: الأولى تتعلق بعملية ضخ دماء جديدة في هذه المؤسسة «حتى لا تصبح هناك استكانة»، والثانية تتعلق بأن تكون هذه التغييرات تمهيداً لاتفاق مرتقب مع إسرائيل يخض التهذئة.

في هذا الإطار، يربط المحلل السياسي أكرم عطالله التغييرات الأمنية في غزة بالمفاوضات غير المباشرة بين حركة «حماس» وإسرائيل، التي قال إنها ستنتهي بتشكيل حالة منفصلة في غزة عن الضفة المحتلة. ورأى عطالله أن التغييرات التي شملت

أما بشأن الكشف عن تشكيل جهاز «المخابرات العامة»، فأشار المحلل السياسي إلى أن هذا الجهاز قد تم تشكيله منذ ولادة حكومة الوفاق الوطني الصيف الماضي، ولم يعلن في ذلك الوقت، لكنه رأى أن الغاية من تشكيله هو أن «يكون لحماس حصة

## حفيد كاهانا... «أمير داعش إسرائيل»

التمرد، وهدفها الرئيسي: تقريب الخلافة اليهودية». وتقوم الخطة على ضرورة إسقاط نظام الحكم في إسرائيل والتسبب في حالة من الفوضى عبر إشعال نار الغضب لدى الفلسطينيين. وعثر «الشاباك» على وثيقة شرحت خطته وتضمنت: «الهدف من إسقاط الدولة هو إسقاط المبنى التنظيمي للدولة وقدرتها على السيطرة، وبناء مؤسسة جديدة، ويجب لهذا الغرض العمل خارج قوانين المؤسسة التي تُريد إسقاطها». وجاء في الوثيقة: «فكرة التمرد هي بسيطة جداً: دولة إسرائيل فيها العديد من نقاط الضعف، ومواضع تُدار على رؤوس الأصابع لتُلا تحدث فوضى. وما علينا فعله هو ببساطة إشعال كل براميل المتفجرة تلك... كل الأسئلة والتناقضات بين اليهودية والديموقراطية، وذلك بين الهوية اليهودية والهوية العلمانية، من دون الخوف من النتائج». وعُلم في وقت لاحق أن «محكمة الصلح» في الناصرة مدت اعتقال إيتنغر حتى الأحد المقبل، وفرضت حظر نشر على تفاصيل التحقيق، فيما ادعى محامي الدفاع في نهاية الجلسة المغلقة أن «الشاباك» استخدم أسلوب الضغط الجسدي على موكله. إلى ذلك، أصدرت شرطة العدو في الضفة المحتلة بياناً طلبت فيه مساعدة «الجمهور» في كشف فاعلي جريمة قرية دوما. (الأخبار)

من ممارسي الإرهاب ضد العرب، والآن أزور امرأة أصيبت بزجاجة حارقة ألقيت من ممارسي الإرهاب ضد اليهود». وأضاف: «سياستنا عدم الصبر على من يمارس الإرهاب من أي جهة أتى، بل سندينه وسنحاربه في الوقت نفسه». يأتي ذلك في وقت اعتقلت فيه الشرطة الإسرائيلية أمس، مائير إيتنغر، وهو حفيد الحاخام مائير كاهانا مؤسس حركة «كاخ» المتشددة، الذي تبين أنه «يقف خلف خطة «تمرد» (راجع عدد الأمس)، كما قال جهاز «الشاباك». أما نتنياهو فمضى قائلًا: «قبل أيام معدودة انضم المجتمع الدولي إلى إدانتنا للإرهاب الذي مورس ضد عرب، وانتظر منه أن ينضم أيضاً هذه المرة إلى إدانة الإرهاب الممارس ضد اليهود». وادعى في الوقت نفسه أنه «لا يوجد قانون فوق قوانين الدولة، ومن يرفع راية جرائم التعصب والكراهية ويمارس العنف سنفعل في وجهه كل نقل القانون بما فيها ما فعلناه أمس، وهو تنفيذ الاعتقال الإداري». وبالنسبة إلى إيتنغر الذي اعتقل، قيل إنه المطلوب الرقم واحد للكتيبة اليهودية داخل «الشاباك»، بعدما كُشف عن تورطه في عمليات ضد الفلسطينيين. وترأس هذا المستوطن، وفق تقارير نشرتها وسائل الإعلام الإسرائيلية أخيراً، خلية خططت «لعمليات عنف ضد الفلسطينيين كجزء من خطة أطلق عليها اسم

يحاول رئيس حكومة العدو الإسرائيلي، بنيامين نتنياهو، المساواة بين جريمة حرق عائلة دوابشة التي راح ضحيتها الطفل علي (عام ونصف)، وأصيبت والدته ريهام بحروق بنسبة 90%، ووالده سعد بنسبة 80%، وشقيقه أحمد البالغ من العمر أربع سنوات بنسبة 60%، وجميعهم في حال الخطر، وبين امرأة يهودية أصيبت سيارتها أمس بزجاجة حارقة ألقيت عليها في منطقة بيت حنينا في القدس المحتلة. وقال نتنياهو إنه «قبل أيام معدودة زرت شقيق الطفل الفلسطيني علي الذي أصيب بزجاجة حارقة ألقيت على منزله

في وقت أعلنت فيه شرطة العدو اعتقالها أحد أحفاد الحاخامات، المتهم بأنه يقف وراء خطة التمرد ضد الدولة. ظل بنيامين نتنياهو يساوي بين ما سقاه الإرهاب العربي واليهودي

اعتقلت الشرطة الإسرائيلية مائير إيتنغر، وهو حفيد الحاخام مائير كاهانا (الأخبار)

